

أهمية ثقافة القانون وحقوق الإنسان في التنمية البشرية

البرفسور محمد رفيق كوركوسوز عميد كلية الحقوق - جامعة اسطنبول الحضارية

ملخص

قواعد النظام الاجتماعي كانت موجودة دائما في كل مراحل التاريخ. وليس من شك في أن قواعد القانون هي أهم من كل منهم. القانون هو مجموعة من القواعد في المجتمع الذي يحتوي على عقوبات محددة ويجبر الناس على ثقافة العيش معا، واحترام الآراء وأساليب الحياة بدون العنف، وحماية الأمن والحياة الاقتصادية في المجتمع، وزراعة فهم لاختيار اللجوء إلى موازين العدل من أجل حل النزاعات بين الأفراد من مجتمع كلها. أما بالنسبة للثقافة حقوق الإنسان، فقد بدأ يستخدم كثيرا كمصطلح في القرن الماضي. باختصار، فإن مصطلح "ثقافة حقوق الإنسان" يشير إلى إعادة الحزمة والكرامة الإنسانية التي أحرقت ودمرت، معتبرا الإنسان باعتباره شرطا أساسيا لتحقيق السلام الاجتماعي، وقبلوا لاختلافاته باعتبارها الرخاء، وحماية شخصية الفرد عن طريق منعاً لتمييز ضد الدين أو اللغة أو العرق واللون والجنس، ويعيشون حياة بعيدة عن الخوف في بيئة آمنة. يعم على توطيد القانون وثقافة حقوق الإنسان أكثر من ذلك لأننا لم نعلم حتى الآن.

ABSTRACT

The IMPORTANCE of LAW and HUMAN RIGHTS' CULTURE on the DEVELOPMENT of a SOCIETY

Social order rules uniting people have always existed at all stages of history. It is no doubt that rules of law are the most significant of them all. Law is the most superior set of rules in a society that contains concrete sanctions and impels people. The culture of living together, respect for non-violent opinions, ideals and life styles, protection of the security and economic life in a society, and cultivation of an understanding to choose resorting to the Scales of Justice in order to solve conflicts between individuals of a society are all the concepts of consolidation of the notion of law. As for the human rights culture, it has been a frequently used term in the last century. In a nutshell, the term 'human rights culture' refers to providing restitution of human dignity which is burned and destroyed, considering a human as a *sine qua non* condition for social peace, accepting the differences as a prosperity, protecting the personality of an individual by preventing discrimination against religion, language, ethnicity, colour and gender, and living a life far from fear and an insecure environment. Works to consolidate law and human rights culture are more than that of we have not done yet.

مقدمة:

لما اختار الله سبحانه وتعالى الإنسان لعمارة الأرض وجعل من وجوده في جماعة وسيلة لتحقيق هاته الغاية فقد حكم نشاطاته المختلفة بالنظام والقانون. فالقانون إذا هو الأداة التي سعى الإنسان من خلالها إلى ضبط سلوكياته بما يحقق التعايش السلمي واحترام ما لدى الغير من حقوق مادية ومعنوية. ويعتبر تثبيت العدل والعدالة في المجتمع السبيل الوحيد لتحويل القيمة الإنسانية إلى جوهر العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى درجة تصبح القيمة البارزة في كل المناحي المعنوية والمادية لحياة الفرد والجماعة وتدفع بالمجتمع نحو التنمية في جميع أوجهها.¹

المبحث الأول: تعريف القانون والحق وأهميتهما في الثقافة

الإنسان بوصفه كائن اجتماعي يعيش في جماعة معينة تربطه بأفرادها علاقات وروابط متعددة، وهو في رأيه على إشباع حاجاته وغرائزه تنشأ العديد من المعاملات التي غالباً ما تكون مصحوبة بالمنافسة والمنازعات والاعتداءات.

لذا كانت الحاجة ماسة منذ بدء الخليقة لوجود نوااميس للضبط الاجتماعي ترمي إلى استقرار النظام وتحقيق الأمن والتوفيق بين الرغبات والمصالح المتعارضة بين الأفراد، ونوااميس الضبط الاجتماعي متعددة كالأخلاق والدين والتربية والنظام (القانون).

ويعتبر القانون من أهم وسائل الضبط إجباري له الحقوق والواجبات لمن دخل تحت مظلتها، ولذا علينا أن نشرح مفهوم الحق والنظام (الحقوق) . الاجتماعي نظراً لشموليته وتغطيته كافة جوانب الجماعة، هذا بالإضافة إلى صفته الملزمة.

ويقوم النظام بتنظيم العلاقات من خلال تحديد ما لكل فرد وما عليه، فهو يحمي المصالح المشروعة ويدافع عنها بتقرير للحقوق⁽²⁾.

المطلب الأول: معنى القانون

إذا كان مصطلح القانون قد تسرب إلى حقل الروابط القانونية في مجتمعنا في منتصف القرن التاسع عشر ورسخ وشاع استعماله منذئذ، إلا أنه لم ينفرد بمعنى واحد محدد بل ظل يعني معنيين اصطلاحاً، أحدهما خاص أو ضيق وثانيهما عام أو شامل.

أما القانون بمعناه الخاص، فيعني مجموعة القواعد القانونية التي تسنها السلطة المختصة بالتشريع في دولة بالتنظيم أمر معين، فيقال بهذا المعنى: حقوق نزع الملكية وحقوق المرور، وحقوق ضريبة الدخل، والحقوق بهذا المعنى يرادف التشريع وهو الحقوق المدون الذي تضعه السلطة التنظيمية.

ويراد بثقافة القانون بمعناه العام، احترام مجموعة القواعد القانونية المرعية في مجتمع ما والمنظمة للعلاقات الاجتماعية فيه والتي يلتزم الأشخاص بإتباعها وإلا تعرضوا للجزاء المادي الذي تفرضه السلطة العامة، والحقوق بهذا المعنى مجموعة الأحكام (القواعد) الملزمة مشرعة من قبل السلطة المختصة أو مستمدة من مصادر أخرى غير

التشريع⁽³⁾.

وكلمة القانون أحياناً يستعمل في مقابل الحقوق والنظام في التطبيق وكما تستعمل النظام والقانون في معنى الحقوق " أنه في بعض دول العرب تستعمل الحقوق في معنى القانون أو النظام".

المطلب الثاني: أهمية ثقافة القانون

القانون (الحقوق) أو النظام هي مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في الجماعة، وتعمل السلطة العامة على احترام تطبيق هذه القواعد من خلال توقيع الجزاء على من يخالفها من هذا التعريف يمكن لنا استخلاص أهم الخصائص التي تميز القاعدة الحقوقية⁽⁴⁾، وتنظيم القانون (أو النظام) علاقات الأفراد بطريقة تختلف حسب طبيعة وأهمية المصلحة موضوع العلاقة، فإذا تعلق الأمر بموضوع وثيقة الصلة بالجماعة، عظم الأثر في حياتها، فتدخل الحقوق لتنظيمه بقواعد ذات طبيعة آمرة أي تتسم بالإلزام الذي لا يسمح فيه للأفراد بالاتفاق على ما يخالفه.

ويراد بالقانون بمعناه العام، مجموعة القواعد القانونية المرعية في مجتمع ما والمنظمة للعلاقات الاجتماعية فيه والتي يلتزم الأشخاص بإتباعها وإلا تعرضوا للجزاء المادي الذي تفرضه السلطة العامة، والحقوق بهذا المعنى مجموعة الأحكام (القواعد) الملزمة مشرعة من قبل السلطة المختصة أو مستمدة من مصادر أخرى غير التشريع⁽⁵⁾.

ومن ثم فإن قواعد الحقوق، تتميز بخصائص معينة تتمثل في أنها قواعد اجتماعية منظمة للسلوك البشري في المجتمع وهي قواعد عامة ومجردة، وهي قواعد تقوم على الإلزام الذي تباشره السلطة العامة في المجتمع، على نحو تكون معه قواعد القانون ذات جزاءات قهرية، فهكذا يبدو أنه لا يمكن تحديد ماهية القاعدة الحقوقية إلا بمعرفة خصائصها المميزة لها⁽⁶⁾.

وإذا أمعنا النظر في التعريف الذي سقناه للقاعدة الحقوقية والذي استقيناه من أساس فكرة الحقوق (القانون) أمكننا أن نستخلص منه خصائصها، فهي تتصف بالخصائص الآتية:

- أنها قاعدة سلوك اجتماعية، لأنها لصيقة بالمجتمع ولا غنى عنها فيه ولأنها تحدد سلوك الأفراد وتفرضه عليهم.
- أنها قاعدة عامة مجردة تشيع روح النظام في المجتمع.
- أنها تتوجه بخطابها إلى الأشخاص في المجتمع لتتولى تنظيم روابطهم.
- أنها قاعدة ملزمة تتبع قوتها الملزمة مما تقتزن به من جزاء مادي تفرضه السلطة العامة على من يخالفها، تكون مصحوبة بجزاء توقعه السلطة العامة على من يخالفها⁽⁷⁾.

1- القاعدة القانونية عامة مجردة:

القاعدة القانونية لا تخاطب شخصاً معيناً بذاته بل هي توجه إلى الأفراد بصفاتهم ، وهي لا تواجه فرداً معيناً بالذات بل هي تحدد الشروط اللازم توافرها لتطبيقها. فعند نشوء القاعدة القانونية لا تكون مرتبطة بشخص أو بواقعة معينة بل تطبق على جميع الأشخاص والوقائع التي تتوافر فيهم شروط وصفات معينة.

2- القاعدة القانونية تعتبر عامة من حيث تطبيقها:

وهي مجردة من حيث نشوئها أي لا تنشأ لحالة معينة بالذات بل لكل الحالات المماثلة في المستقبل.

فالقانون عندما ينص على أن كل من يرتكب خطأ يسبب ضرراً للغير يلتزم بالتعويض، يعبر عن حكم عام مجرد. هذا الحكم، وهو إلزام المخطئ بالتعويض، لا ينصرف إلى شخص معين أو واقعة معينة، بل يطبق تطبيقاً عاماً على كل من يرتكب خطأ يترتب عليه ضرر.

أما الحكم الذي يتناول واقعة معينة أو يواجه شخصاً محدداً فإنه لا يعتبر قاعدة قانونية بل حكماً فردياً مخصصاً، كصدور قرار بترقية موظف معين أو بمنح الجنسية لشخص محدد أو القرار الصادر بنزع ملكية أرض معينة للمنفعة العامة، فهنا نكون بصدد أمر أو مجرد قرار فردي.

وصفة العموم لا تعني تطبيق القاعدة على كل الأفراد، بل يمكن أن يقتصر تطبيقها على مجموعة محدودة منهم كطائفة أو فئة معينة، كالقوانين التي تنظم مهنة أو نشاط نقابي معين فهي تخص أبناء المهنة فقط إلا أنها عامة و مجردة لأنها تخاطبهم بصفاتهم وليس بذواتهم.

3 - القاعدة القانونية مصحوبة بجزاء:

القاعدة القانونية ليست مجرد توصية أو نصح أو إرشاد، بل هي أمر أو تكليف، فهي حكم ملزم لا بد من الامتثال له والتقيّد به وإلاّ تعرض المخالف لجزاء المقرّن بهذا الحكم.

فالهدف من وجود القانون يقتضي تطبيقه وكفالة احترامه. هذا الاحترام يتم في الأغلب من الأحوال تلقائياً، أي يقوم الأفراد بالتصرف طبقاً للحكم القانوني من تلقاء أنفسهم، اقتناعاً منهم بالصفة الملزمة للقانون لأنه يتفق وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وعاداتهم، ويكمن لديهم الدافع الوطني في مثالية القانون وضرورته لاستقرار وأمن المجتمع. وكلما كانت القاعدة القانونية متفقة مع ظروف وحاجيات الجماعة زادت فرص تطبيقها واحترامها واستجابا الأفراد لها تلقائياً، أما في غير ذلك فإن الخضوع الإجمالي هو السبيل لتطبيق القانون، وهذا يعد غي ذاته دلالة على تعيب القاعدة القانونية.

والجزاء كأثر لمخالفة القاعدة القانونية، يقصد به الضغط على إرادة الأفراد للامتثال لأوامر القانون ونواهيهِ و أحكامه، لذا فهو يتميز بعدة صفات:

- أن الجزاء يعتبر حالاً غير مؤجل، أي يطبق بمجرد وقوع المخالفة.

- يأخذ الجزاء طبيعة مادية أو مظهراً حسياً خارجياً ملموساً.

- تقوم بتوقيعه السلطة العامة على المخالفين.

والجزاء بالصفات السابقة يختلف عن الجزاءات الدينية التي تكون أحياناً مؤجلة إلى الحياة الأخرى وعن الجزاءات الأخلاقية التي تقتصر على مجرد تأنيب الضمير و عن الجزاءات الفردية التي يوقعها أفراد أنفسهم وتأخذ صورة القصاص أو الانتقام.

والجزاء القانوني له عدة صور تختلف بحسب طبيعة ونوع القاعدة القانونية التي خولفت. فهناك الجزاء الجنائي الذي يقوم على أساس حماية حق المجتمع في السكينة والأمن والنظام، فهو يفرض لاعتبارات المصلحة العامة والنظام العام لذا فهو يعتبر أقسى أنواع الجزاء، إذ يتمثل في العقوبات التي يقرها القانون للجرائم المختلفة، و تقدر شدة العقوبة حسب درجة خطورة الفعل الإجرامي ومدى مساسه بالمصلحة العامة. و تنقسم الجرائم من حيث الخطورة

إلى جنابات وجنح و مخالفات، وتندرج عقوباتها من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إلى السجن ثم الحبس، و قد تكون العقوبة مالية كالغرامة أو المصادرة. وهناك الجزاء المدني الذي يوقع في حالة مخالفة قاعدة تحمي مصلحة خاصة أو حق خاص بفرد من الأفراد و هو يأخذ عدة صور:

- صورة الجزاء المباشر أو التنفيذ العيني، أي جبر الفرد على القيام بتنفيذ ما لم يتم بتنفيذه مختاراً، كالحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة أو الحجز على أموال المدين وبيعها بالمزاد العلني حتى يستوفي الدائن حقه من ثمنها.

- محو أثر المخالفة أي إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع المخالفة و ذلك كالحكم بهدم الحائط المبني في ملك الجار، أو الحكم ببطالان العقد المخالف للنظام العام، وكالحكم بفسخ عقد البيع الذي لم يتم أحد أطرافه بتنفيذ التزامه.

- التعويض، أي الحكم بدفع مبلغ نقدي بهدف إصلاح الضرر الذي أصاب الغير، فالتعويض يعتبر بديلاً للتنفيذ العيني لأنه يصعب أحياناً إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع المخالفة. فمن يصاب في حادثة بعاثة مستديمة يحصل على تعويض من المتسبب في الضرر لأنه يصعب محو أثر العاهة⁸.

وقد يجتمع الجزاء الجنائي والجزاء المدني في نفس الحالة فمن يقتل شخصاً عمداً مع سبق الإصرار والترصد يعاقب بالإعدام، ويلتزم فوق ذلك بدفع مبلغ من المال لورثة القتيل تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابتهم من جراء الفعل.

القاعدة التي تتعلق بمصالح خاصة بالأفراد فإن القانون يترك حرية تنظيم هذه المصالح وفقاً لما يرتضونه إلا أنه يضع في نفس الوقت قواعد تنظم هذه المصالح تطبق في الحالة التي لا يتفق فيها الأفراد على حكم معين، تلك القواعد تسمى بالقواعد المكملّة.

فالقواعد الآمرة هي التي لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفة حكمها، وإذا حاول الأفراد مخالفة هذه القواعد وقع تصرفهم باطلاً ولا يعتد به قانوناً ومن أمثلة القواعد الآمرة تلك المتعلقة بمنع الاعتداء على جسم الإنسان أو ماله، فقد قدر المنظم (أو المشرع) أن مثل هذه الأمور تتعلق بإقامة النظام في الجماعة⁽⁹⁾:

ومن هذه الناحية ترتبط فكرة خصائص نظام العمل بفكرة القانون ارتباطاً وثيقاً، ومع الارتباط يأتي من الاتفاق في الهدف، فالقانون أو الحقوق غايتها تحقيق الأمن والاستقرار، والتأمين الاجتماعي هدفه تحقيق الاستقرار والأمان، وبناءً عليه فالتأمين الاجتماعي فـا المقصود منه هو درء الأخطار الاجتماعية لتحقيق الأمن والاستقرار، وهما من غاية من غايات القانون⁽¹⁰⁾.

وكلمة القانون أحياناً يستعمل في مقابل الحقوق والنظام في التطبيق وكما تستعمل النظام والقانون في معنى الحقوق " أنه في بعض دول العرب تستعمل الحقوق في معنى القانون أو النظام".

النظام على أسس فنية لتغطية الخطر المؤمن ضده وعلاقات قانونية محددة⁽¹¹⁾.

ومن هذه الناحية ترتبط فكرة التأمين بفكرة الحقوق ارتباطاً وثيقاً، ومنع الارتباط يأتي من الاتفاق في الهدف ، فالحقوق غايتها تحقيق الأمن والاستقرار، والتأمين الاجتماعي هدفه تحقيق الاستقرار والأمان، وبناءً عليه فالتأمين الاجتماعي فـا المقصود منه هو درء الأخطار الاجتماعية لتحقيق الأمن والاستقرار، وهما من غاية من

غايات القانون⁽¹²⁾.

وغاية الحقوق واقعية نفعية تتمثل في إرساء النظام في المجتمع حرصاً على بقاء هذا المجتمع وضماناً لاستقراره وسعيًا إلى تقدمه . ولذلك فبينما تسعى قواعد الحقوق بأوامرها ونواهيها الملزمة للفرد إلى تحقيق الصالح العام للجماعة، ومن هذه الجهة قواعد النظام الاجتماعي منبعثة من النظام ومتوجهة إلى أفراد المجتمع وتطلب أمانهم وسلامهم، وقواعد نظام التأمين الاجتماعي جزء من أجزاء النظام العام.

المطلب الثالث: معنى الحق وأهميته في الثقافة

الواقع أن وضع تعريف للحق يحدد ماهيته ويبين جوهره ليس بالأمر اليسير، بل إن صعوبة وضع تعريف للحق كانت من بين الحجج التي استند إليها بعض كبار الفقهاء.

أولاً: المذهب الشخصي: قوام هذا المذهب هو أن إرادة صاحب الحق هي العنصر الجوهرية فيه فيعرف الحق وفقاً لهذا الاتجاه بأنه قدرة أو سلطة إرادية يخولها القانون للشخص⁽¹³⁾.

ثانياً: المذهب الموضوعي: ينظر هذا المذهب إلى الحق من خلال موضوعه، لذلك فهو يعرف الحق بأنه "مصلحة يحميها القانون"، أي أن العنصر الجوهرية في الحق لهذا المذهب، ليس هي الإرادة وإنما هي المصلحة أو الفائدة التي تعود على شخص معين.

وهذه المصلحة قد تكون مصلحة مادية وقد تكون مصلحة معنوية فالحق يتكون وفقاً لهذا المذهب من عنصرين أحدهما عنصر موضوعي هو المصلحة التي يحققها الحق لصاحبه، والثاني عنصر شكلي هو حماية القانون المتمثلة في الدعوى.

وثالثاً: المذهب المختلط: ينظر أنصار هذا المذهب إلى الحق من ناحية صاحبة فيرون فيه عنصر الإرادة ومن ناحية موضوعة فيرون فيه عنصر المصلحة، ويعرفون الحق " أنه قدرة إرادية أعطيت لشخص في سبيل تحقيق مصلحة يحميها القانون، هذا التعريف بني على أساس الجمع بين القدرة الإرادية والمصلحة⁽¹⁴⁾. إن المقصود بالحق أن تتقرر مصلحة شخص معين بذاته سلطة أو سلطات شرعية (قانونية) معينة يتأثر بها ويوجد واجب عام على الكافة احترامها.

فيجب على الكافة احترام ما يتمتع به كل فرد من حقوق بصيغة شخصية كحق الإنسان في الحياة أو في سلامة جسده أو في صون عرضه أو في حريته، ولأجل صوت حق الإنسان الذي من هذا القبيل شرعت مبادئ وقواعد قانونية وقواعد قانونية كثيرة دستورية ولصاحب الحق لا بد أن يكون له اختيار أن يستعملها أو لا يستعملها.

ولكن بعض الحقوق الناشئة من النظام ما يستند استعمالها على إرادة صاحب الحق، ويقال لتلك الحقوق " الحقوق للصيقة بالشخصية"⁽¹⁵⁾.

محل الحق قد يكون عملاً وقد يكون شيئاً. فمحل الحق الشخصي، عمل إيجابي أو سلبي يلتزم به المدين، أما الحق العيني محسوس⁽¹⁶⁾.

وغالباً تلك الحقوق تهتم لكل الناس الذين في نفس المحل، وتعطي هذه السلطة لهم بسبب مجرد كونه إنساناً،

وقد حرصت على تأكيد ذلك دساتير الدول المتقدمة وكثير من المواثيق الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة والإعلام العالمي لحقوق الإنسان، وحق العمل من هذا النوع يعطي هذا الحق من قبل المواثيق الدولية وإعلام حقوق الإنسان العالمية والدساتير الدولية بسبب أهميته في حياة الناس جميعاً.

وبناءً على هذه الأهمية صلاحية لصاحب الحق أن يتجاوز من حقه هذا أو أن ينصرف منه أو يبرم العقد مع الآخرين ضد محتوى هذه الحق لأنه إجباري⁽¹⁷⁾.

تقرر الحقوق بقصد الإفادة منها عن طريق استعمالها ومباشرتها في حدود السلطات التي يخولها لصاحبها، والإفادة من الحق لا تتم ولا تكتمل بصورة عملية إلا عن طريق كفالة حمايته بواسطة القانون، إذا كانت المجتمعات الحديثة تأبى أن يقوم برد ما قد يقع على حقه من اعتداء فلم يبقى لصاحب الحق في سبيل حماية حقه إلا اللجوء إلى القضاء طالباً منه تقرير حق له، أو منع اعتداء عليه، وذلك في مواجهة من ينكره أو من يعتدي عليه.

المبحث الثاني: أهمية حقوق الإنسان و دورها في المجتمع

الأول المطلب: معنى حقوق الإنسان

القانون يرتبط بحياة الفرد في جماعة، ولذلك تعمل ثقافة حقوق الإنسان علي تنمية روح الجماعة فحين يتصرف الفرد في المشترك بفردية وبنزعة شخصية فهو يعمل على تكسير قواعد القانون وفكرة النظام والاستقرار الذي يمثل أهم الثمار التي تجنيها المجتمعات من ترسيخ ثقافة احترام القانون

إن الثقافة القانونية ليست كما قد يتوقع البعض هي دراسة و تحليل لنصوص قانونية يحصلها المتخصص أو المثقف خلال دراسته الجامعية أو قراءاته العامة ، إنما تستند إلى القبول الشعبي لها و الشعور بالزاميتها.

إن ثقافة حقوق الإنسان والوعي بها وحمايتها هي من محاور التنمية السياسية، وتقوي مفاهيم سيادة القانون والمحاسبة والعدالة الاجتماعية التي هي من بين محاور الرؤية الاقتصادية، وأن هناك تكاملية بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، أو مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان وخلق البيئة التي تجعل هذه الثقافة سائدة في أوساط الطالب والمدرس...، وكل فرد في المجتمع سيعمق الإيمان بالكرامة الإنسانية ويخلق المواطن الذي يشعر بالمسؤولية التشاركية تجاه البلد ويسهم في بناء أسباب نجاح التجربة الديمقراطية ومواجهة الفساد، ولا نبالغ في القول بأن ثقافة حقوق الإنسان هي أولاً وأخيراً صمام أمان للدولة والمجتمع

أصبحت ثقافة حقوق الإنسان في نظر الجميع معياراً حقيقياً لكل تقدم وإستراتيجية تنموية، و أضحى تعزيز هذه الحقوق هدفاً عاماً لكل المجتمع الدولي.

إن تعليم ونشر حقوق الإنسان، في واقع الأمر، يشكل حقاً أصيلاً من حقوق الناس، وتعتبر مسؤولية الحكومة في هذا الصدد مسؤولية كبرى في الترويج والتعريف بمبادئه وآلياته و حمايتها ونشر ثقافتها.

ويقصد بحقوق الإنسان وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات معينة يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر بحكم كونهم بشر كما أن ليس هناك حصر لحقوق معينة تعتبر هي فقط الحقوق الممنوحة للإنسان، بل إن هناك الكثير من الحقوق التي يسعى الإنسان للحصول عليها ليس موجوداً في دول كثيرة.

إن قيم حقوق الإنسان هي ثمرة تفاعل وتواصل الحضارات والثقافات عبر التاريخ وحصاد كفاح كافة الشعوب ضد كافة أشكال الظلم والقهر الداخلي والخارجي، وبهذا المعنى فهي ملك للبشرية جمعاء. وفي هذا الإطار نجد ترابطاً وثيقاً بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم قابليتها للتجزئة.

المطلب الثاني: أهمية حقوق الإنسان و دورها في المجتمع

حقوق الإنسان والتنمية البشرية لديها رؤية مشتركة وهدف مشترك. هذه الرؤية، والغرض من حرية الناس في كل مكان، والحفاظ على رفاهيته وكرامته. وتشمل هذه الضمانات:

الحماية من التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الأصل العرقي أو الجنسية الدين. (وهذا لا يشكل عائقاً للعيش معاً في المجتمع بسبب كونها مختلفة *etnisi* المعيشة في المجتمع، وتتكون من مجتمع سلمي).
* أن يكون على مستوى جيد من المعيشة، (ضمان ضد الفقر. للأمم المتحدة العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) و الأمم المتحدة العهد الخاص لاتفاقية حقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية (1966)، في أي واحد من الحقوق الأساسية الواردة (والذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وتوفير حد أدنى من الدخل ...

* ضمان إمكانيات التنمية الفردية والوفاء. (وعلى وجه الخصوص، والعهد الخاص للأمم المتحدة بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والعهد الخاص للأمم المتحدة لاتفاقية حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، واحدة من الحقوق الأساسية في المناطق التي يعمل بها الناس والمشاريع الحرة لإنشاء ضمان)
* الخوف . يشكل تهديدا للأمن الشخصي والتعذيب والاعتقال التعسفي وأعمال العنف الأخرى التي تنطوي على العداوة-في الضمان.

* سيادة القانون . التحوط ضد الظلم وانتهاك.

* حقوق الملكية الفكرية وحرية التعبير، للمشاركة في عمليات صنع القرار (وضمان حرية تكوين الجمعيات).

* التأكد من عدم وجود استغلال (مهنة محترمة).

النتائج والاقتراحات:

1- أهمية ثقافة القانون وحقوق الإنسان والتنمية البشرية: إن ثقافة حقوق الإنسان والوعي بها وحمايتها هي من محاور التنمية السياسية، وتقوي مفاهيم سيادة القانون والمحاسبة والعدالة الاجتماعية التي هي من بين محاور الرؤية الاقتصادية.

2- ليس وارداً هنا تناول موضوع حقوق الإنسان، أو حماية هذه الحقوق أو انتهاكات أي منها، أو المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، أو القيمة العملية لها في واقعنا، وإنما المطلوب والملح هو التركيز على كيفية تأصيل وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وجعلها قيمة قابلة للتمثيل في تفاصيل الحياة اليومية للمواطن.

3- إن مسألة نشر ثقافة احترام القانون تقع على عاتق الجميع ليس فقط على رجال القانون أو أي شخص محسوب على القانون وإنما تقع هذه المسألة على الجميع من أبسط إنسان إلى أعلى مرتبه في المجتمع فتقع إلى عاتق من بيدهم السلطة وكذلك على المؤسسات التربوية والتعليمية ولا يجب أن ننسى دور الأبوين في هذا المجال فهو كبير جداً في تعميق احترام القانون لدى الأبناء. و تعميق ثقافة القانون لدى المجتمع؛ يعد من العوامل الأساس في عملية.

4- التطور والتنمية التي يطمح إليها كل مواطن حر وشريف. هو شرط لكل معادلة إصلاح في جميع المؤسسات الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية

5- حقوق الإنسان والتنمية البشرية لديها رؤية مشتركة وهدف مشترك. هذه الرؤية، والغرض من حرية الناس في كل مكان، والحفاظ على رفاهيته وكرامته. وتشمل هذه الضمانات:

- الحماية من التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الأصل العرقي أو الجنسية.
- أن يكون على مستوى جيد من المعيشة. هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وتوفير حد أدنى من الدخل من خلال حقوق الاجتماعية و من أجل تجنب ضد أعضاء آخر ينفي المجتمع.
- ضمان إمكانيات التنمية الفردية والوفاء.
- الخوف: يشكل تهديدا للأمن الشخصي والتعذيب والاعتقال التعسفي وأعمال العنف الأخرى التي تنطوي على العدا- في الضمان.
- سيادة القانون: التحوط ضد الظلم وانتهاك.
- حقوق الملكية الفكرية وحرية التعبير، للمشاركة في عمليات صنع القرار وضمان حرية تكوين الجمعيات.
- التأكد من عدم وجود استغلال.

الهوامش:

- (1) كما إن الأفكار أو القانون (أو النظام) ما هي إلا محاولة لفتح أبواب المنافسة العادلة أمام كل من يرغب في الولوج إلى عالم السياسة و الحكم، و من يعتقد في نفسه القدرة على تحقيق أحلام و طموحات جماهيره.
- (2) مُجّد حسن منصور، مُجّد حسن قاسم، مبادئ القانون، المدخل إلى القانون، نظرية الالتزامات، بيروت، 200م، ص: 13.
- (3) عبد الباقي البكري، وزهير بشير، مدخل الدراسة القانونية، بغداد، 1989م، ص: 210.
- (4) مُجّد حسين منصور، مُجّد حسن قاسم، مرجع سابق، ص: 15؛ عباس العبوي، مرجع سابق، ص: 24.
- (5) عبد الباقي البكري، وزهير بشير، مدخل الدراسة القانونية، بغداد، 1989م، ص: 210.
- (6) عصام أنور سليم، المرجع السابق، ص: 21.
- (7) عباس العبودي، مرجع سابق، ص: 24؛ مُجّد حسين منصور، مُجّد حسن قاسم، مرجع سابق، ص: 15.
- (8) مُجّد حسن منصور، مُجّد حسن قاسم، مرجع سابق، ص: 89.
- (9) مُجّد حسن منصور، مُجّد حسن قاسم، مرجع سابق، ص: 29.
- (10) فايز مُجّد حسين، مرجع سابق، ص: 40.
- (11) مُجّد حسن قاسم، قانون التأمين الاجتماعي، ط1، 2003، ص: 150؛ فايز مُجّد حسين، التطور التاريخي لظاهرة التأمين، الجديد في مجال التأمين والضمان في العالم العربي، الجزء الأول، بيروت، 2007م، ص: 39.
- (12) فايز مُجّد حسين، المرجع السابق، ص: 40.
- (13) مازن ليلو راضي، حيدر أدهم عبد الهادي، المدخل لدراسة حقوق الإنسان، عمان، 2007م، ص: 820؛ مُجّد حسن منصور، مُجّد حسن قاسم، مرجع سابق، ص: 89.
- (14) Jhering, L'esprit dudroit roman, traduction Pangaouse, de mculenare, T. 17, no. 71.
- (15) Korkusuz, M. Refik، عصام أنور سليم، أسس الثقافة القانونية في نظريات القانون والحق والعقد، بيروت، 1997م، ص: 119، Türk Anayasasında ve Uluslar arası Belgelerde Temel Hak ve Özgürlükler, Izmir-2005, s.20.
- (16) عباس العبودي، تاريخ القانون، موصل، 1997م، ص: 230؛ مُجّد حسن منصور، مُجّد حسن قاسم، مرجع سابق، ص: 125.
- (17) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، الرياض، 1415هـ، ص: 332.